

## الكلفة الاقتصادية والتنموية للنزوح السوري

## د. أيمن عمر - باحث في الشؤون السياسية والاقتصادية

تضج الساحة اللبنانية بالأصوات التي تشكو من دور النازحين السوريين في تفاقم الأزمة الاقتصادية، حيث يأوي لبنان أكثر من مليون ونصف نازح سوري مما بات يضغط على الوضع الاجتماعي والأمني الداخلي ويثقل كاهل الاقتصاد والبنى التحتية والخدمات، وخاصة في ظل عجز الحكومة اللبنانية عن تحمل أعباء النزوح وعدم إيفاء الجهات الدولية المانحة بالتزاماتها تجاه هؤلاء النازحين الذين يعيشون ظروفاً إنسانية صعبة. يبلغ عدد النازحين والوافدين المختلفين ما يزيد على ٣/١ سكان لبنان. ينتشر ٦٣ في المئة من النازحين في شمال لبنان والبقاع، وهي مناطق الفقر التقليدية.

صندوق النقد الدولي حذر من الآثار الاجتماعية والاقتصادية للنزوح السوري إلى لبنان. فقد زاد أعداد الفقراء في لبنان من جراء هذه الأزمة ممن يعيشون بأقل من ٤ دولار في اليوم. وقد تراجعت الخدمات في لبنان وتزايدت نسبة الفقر في صفوف اللاجئين السوريين لتصل إلى ٧٦%. كما أن السجون اللبنانية أصبحت مكتظة، وبدورهم، يقضي القضاة وقتاً طويلاً لمعالجة قضايا النازحين. وارتفعت إيجارات المنازل بين ٥٠ و ١٠٠ في المئة، وأسعار السلع الأساسية. وتدنى مستوى إدارة النفايات الصلبة وخدمات البلديات بشكل واضح وملحوظ نتيجة الارتفاع الحاد والمفاجئ في الطلب على هذه الخدمات واستخدامها من اللاجئين. وفيما يلي بعض من انعكاساته:

## على الاقتصاد

تقدّر كلفة النزوح السوري على لبنان بحوالي ٢٠ مليار دولار منذ بدء الحرب. وفي التقرير الذي أعده البنك الدولي بالتعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي، قدر الخسائر المترتبة على الاقتصاد اللبناني من جراء الحرب في سوريا وتدفق اللاجئين إلى الأراضي اللبنانية، بما يقارب الـ ٧,٥ مليارات دولار، وذلك للفترة الممتدة بين ٢٠١١ و ٢٠١٤، وخسارة الموازنة ٥,١ مليار منها: ١,١ مليار كلفة خدمات صحية وتعليمية وإعانات أخرى للاجئين، و ٢,٥ مليار زيادة في استثمار رأس المال الثابت للمحافظة على مستوى الخدمات كما كانت في ٢٠١١، و ١,٥ مليار نقص في عائدات الحكومة الناتجة من ضعف الاقتصاد اللبناني. وأكد البنك أن كثيراً من آثار الأزمة السورية وتدفق النازحين سيظهر على الاقتصاد اللبناني في الأمد الطويل. وقد بلغت المساعدات الدولية للنازحين خلال سنوات ٢٠١١ - ٢٠١٥ حوالي ٣,٢ مليار دولار ما يمثل أقل من ٥٠% من احتياجاتهم.

وفي تقرير للبنك الدولي أظهر أن لبنان يحتاج إلى ٢,٨٥ مليار دولار لاستيعاب النازحين وإعادة الخدمات لمستوى عام ٢٠١١. منها: ١٥٩ مليون دولار من أجل متابعة الأمراض المزمنة والمستعصية، ٥٤ مليون دولار لترميم المدارس وتجهيزها وتحسين مستوى التعليم، ٣١ مليون لتوفير فرص عمل للأحداث ووضع مشاريع بنى تحتية، ١٩٠ مليون دولار لمعالجة النفايات الصلبة. وتؤكد أوساط المؤسسات الإغاثية أن وجود ٥٠% من العائلات النازحة هدفها فقط الاستفادة من المساعدات.

## على سوق العمل والبطالة

يعمق تدفق النازحين السوريين الخلل في العرض والطلب في سوق العمل، إذ يزيد العرض بنسبة ٥٠%، فضلاً عن أن عدد العاملين السوريين الذين تفوق أعمارهم ١٥ سنة، أي في سنّ العمل، يبلغ حوالي ٩٣٠ ألف نسمة (٦٢% من إجمالي النازحين) ومنهم يشكل عدد النازحين السوريين الناشطين حوالي ٤٥٠ ألف نسمة ويمثلون نسبة ٣١% من إجمالي النازحين السوريين في لبنان. يعمل في قطاع البناء والبنّي التحتية نحو ٣٥٠ ألف عامل سوري. ويشغل في قطاع الزراعة نحو ٤٠٤ آلاف عامل سوري. نسبة البطالة في لبنان عام ٢٠١٢ كانت ٢٧ في المئة، عام ٢٠١٣ ارتفعت نسبة البطالة إلى ٣١ في المئة، وقد سجلت ضمنها أيضاً أعلى نسبة بطالة في صفوف الشباب لتبلغ ٦٠ في المئة للأعمار التي تتراوح بين ٢٠ و ٣٠ سنة. اللافت أنه في مقابل ٤٤٠ ألف لبناني عاطل عن العمل عام ٢٠١٣، كان هناك ٤٨٠ ألف يد عاملة سورية في لبنان من صفوف الشباب جاهزة للعمل في لبنان، بما معناه أن الـ ٤٨٠ ألف سوري الباحثين عن عمل يمكن بسهولة أن يحلوا مكان ٤٤٠ ألف لبناني عاطلين عن العمل. هذا ويبلغ الراتب للنازح السوري بنسبة ٥٠% أقل من الحد الأدنى للراتب اللبناني. وارتفعت البطالة في العام ٢٠١٧ حيث تعدت نسبتها نحو ٣٦% من القوى العاملة في حين أنها تبلغ ٤٢% للفئة العمرية التي تتراوح بين ١٨ و ٢٤ عاماً.

## على التعليم

يقدر البنك الدولي وجود ٢٤٠ ألف طالب سوري في المدارس الحكومية اللبنانية وهو أكثر من ثلثي عدد الطلاب اللبنانيين. وعموماً يعتبر الوضع في مجال التعليم أفضل منه في مجال الرعاية الصحية بسبب مساعدات المانحين ووجود طاقة استيعابية فائضة. وتقول دراسة البنك الدولي إن الأضرار التي لحقت بالقطاع التربوي هي ٣٥٠ مليون دولار.

## على الصحة

الانفاق الصحي يتعرض لضغوط وزيادة الطلب على الخدمات الصحية، ولاسيما أنّ أكثر من ٧٥% من النازحين السوريين هم من النساء والأطفال. إن زيادة الطلب على الخدمات الصحية قد أدى الى استنزاف القطاع الصحي، وازدياد المستحقات غير المدفوعة إلى المستشفيات، والنقص في عدد العمال الصحيين، وازدياد حاد في الأمراض المعدية. وقد ازداد خطر انتشار الأمراض المعدية والأوبئة بسبب ازدياد حالات الاكتظاظ السكاني للاجئين. وازداد الضغط على المستشفيات والمرافق الصحية، بحيث يستعمل ٤٠ في المئة من النازحين السوريين المرافق الصحية. وازداد حجم النفايات بنحو الربع. بحسب البنك الدولي بلغت النفقات الصحية للنازحين السوريين خلال سنوات ٢٠١١ - ٢٠١٤ حوالي ٤,٠% من الناتج أي ما يعادل ٢١٠ مليون دولار. وزاد الانفاق في الصرف الصحي بنسبة ٤٠%.

## على الكهرباء

يستهلك النازحون يومياً بحدود ٥ ساعات تغذية يومياً، وتصل تكلفة الميغاوات التي يستهلكونها إضافة إلى ساعات القطع إلى حوالي ٣٣٣ مليون دولار في السنة. وزاد استهلاك الكهرباء بحيث أصبح لبنان يستهلك ٤٨٦ ميغاواط اضافية من الكهرباء. وتكمن المشكلة الأكبر في التعديلات على الشبكة.

## بعض الإيجابيات

يشير البنك الدولي إلى ارتفاع تحويلات الأموال إلى لبنان في السنوات الماضية، لتصل في العام الماضي إلى نحو ٨,٩ مليار دولار، وعزا ذلك إلى ارتفاع التحويلات المرسلة إلى اللاجئين السوريين في لبنان من ذويهم في الخارج، إضافة إلى تحويلات اللبنانيين المغتربين. وكذلك يعمل السوريون في بعض المجالات التي يعزف اللبنانيون عن العمل فيها. ويؤكد أصحاب المتاجر أن المبيعات ارتفعت بشكل ملحوظ مع تزايد النزوح السوري، وخصوصاً مع تخصيص الأمم المتحدة لبطاقات "إعاشة" تمكن النازح من شراء المواد الاستهلاكية مما زاد من الانفاق الاستهلاكي، الأمر الذي ارتفع الطلب فيه إلى مستويات قياسية.

إن النزوح السوري وإن كان له تداعيات سلبية، إلا أنه من الخطأ العلمي أن نربط انهيار الاقتصاد اللبناني بسبب أزمة النزوح، فهذا الربط من قبل بعض الأطراف السياسية له خلفيات سياسية وربما طائفية بعيدة كل البعد عن المنطق العلمي والنظرية الاقتصادية. هذا الانهيار الاقتصادي للبنان وإن حدث فهو نتيجة تراكمات بدأت منذ العام ١٩٩٢ ولم تنتهي فصولها إلى الآن، وما النزوح السوري إلا عامل صغير جداً وتأنوي في حلقة الضغوطات على الاقتصاد اللبناني.